سياسات التّكويـن في الوطن العربي، و أثرها على عملية التّغيير الاجتمـاعي

Training policies in the Arab world - and their impact on the process of social change

د. بـــن دادة لخضـــر

جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة-

b2015lakhdar@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/07/15	**تاريخ القبول:** 2024/07/07	**تاريخ النشر:** 2024/07/18

ملخص :

تنطلق الدراسة من اشكالية تتعلق أكثر بكيفية تأثير التكوين في عملية التغيير الاجتماعي، و طبيعة هذا التأثير في الوطن العربي. وهذا كله في ضوء تخمين مبدئي مفاده : أن نظم التكوين في الوطن العربي قد أثرت في ضوء التحديات التربوية والبيروقراطية السائدة، في التحول بعملية التغيير الاجتماعي، إلى نتائج ذات تأثير سلبي أكثر ممّا هو ايجابي في آن معا. مما يتطلب اعادة النظر في تلك النظم - مرة اخرى- وبما يؤدي بها إلى التحول إلى ما هو أفضل بالنسبة لتحقيق الأهداف القومية والوطنية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التكوين؛ نظم التكوين؛ التغيير؛ التغيير الاجتماعي؛ التغيير الاجتماعي العربي.

***Abstract** :*

The study starts from a problem related more to how training affects the process of social change, and the nature of this impact in the Arab world. All this is in the light of a preliminary guess: that the training systems in the Arab world have influenced, in light of the prevailing educational and bureaucratic challenges, in transforming the process of social change into results that have a negative impact more than a positive one at the same time. This requires rethinking these systems - once again - in order to lead them to a transformation that is better for the achievement of major national and national goals .

***Keywords**: training, training systems, change, social change, Arab social change.*

***المؤلف المرسل :** لخضر بـــن دادة

مقـــدمة:

يؤكد الباحثون في مجال علوم النفس والتربية، أن ما نعده تغيـرا أو نموا في البنية الاجتماعية، ما هي في النهاية إلا سيرورة لـ التربية، أو التعليم، أو التكوين على حد سواء. فلا مجال للتغيير في واقع الأشياء، دون التلقين المسبق لـ: الخبرات، والمهارات، والمعلومات ...، بل أن مثل هذه العمليات، لم تكن على درجة من الأهمية، ما لم تكن ثمة سياسات وقواعد، تنظم هذه العلمية، وتؤطرها، وتؤدي اليها.

فهذا ما سنحاول معرفته من الناحية النظرية. بمعنى: استجلاء مظاهر تلك العلاقة، التي يمكن أن تنشأ عند اقتران "التغيير الاجتماعي" بـ "التكوين". تلك العلاقة التي تؤطرها السياسات التنموية الأكثر تأثيرا في النسق الاجتماعي العام. وبما يؤدي به إلى التحول إلى ما هو أفضل بالنسبة لتحقيق الأهداف القومية والوطنية الكبرى.

ثم أن بلدان العالم العربي، قد حاولت على مر العقود، أن تجرب سياسات، ونظم، وعمليات تكوينية شتى، وهذا تبعا لمتطلبات التغيير الاجتماعي في المنطقة. لاسيما حاجتها إلى مدخل ملائم للتغيير في المجتمع، يأخذ على عاتقه، تحديث الجهاز البيروقراطي للدولة، واصلاح البنية الصناعية- والزراعية، لاسيما إطارات المجتمع المدني، الأكثر حاجة للتكوين، والتأهيل السياسي، بما يؤدي الى مزيدا من الاتصال، وتجذر الفكر الديمقراطي في المنطقة. فهذا كل ما سيأتي الحديث عنه مفصلا في هذه الورقة.

- أهمية الدراســـة:

تنبثق الأهمية العلمية للدراسة، فيما يمكن أن يناله "التغيير" من أولوية ضمن الأجندة البحثية لحقل السياسات المقارنة. إذ أصبح الاهتمام العلمي في ضوء العقود الأخيرة، موجها أكثر نحو تفسير العمليات التي يمكن أن تؤدي الى التغيير المنشود في المجتمع، فكانت هذه العلمية الموسومة آنفا بـ "التكويـن". لاسيما أن الدراسة يمكن أن تعكس أهمية جد عملية، حيث "القابلية للتّطبيق" على الواقع العربي، بما يساهم في النّهاية في الكشف عن أوضاعه الّتي هي عليها، وتحديد واقع المشكلات المزمنة الّتي يعاني منها.

- أهداف الدراســـة:

ثمة أهداف جمة، نسعى إلى تحصيلها ضمن محاور هذه الدراسة. وهو أن" التغيير الاجتماعي"، لم يتم مقاربته في الكثير من الأدبيات إلا في ضوء العوامل، والقوى الايديولوجية السائدة. منها مثلا: "السلطة"، "الاعلام "، "الأحزاب"، "النقابات"، "التدخل الخارجي"، وبالتالي: فإن الهدف من الدراسة، هو محاولة لفت الانتباه الى الأسس التنموية للتكوين،

ودورها المنشود في احداث هذه العملية. لاسيما صرف النظر من خلال "التكوين"، كبديل للتغيير السلس في الوطن العربي. هذا على خلاف "العنف"، و "الانقلاب"...، و سائر الأساليب الأخرى التي لم تجد نفعا، سوى الدمار، والتقهقر الى حالة الصفر.

- إشكالية الدراســـة :

تنبع اشكالية الدراسة من مفارقة منهجية مفادها، أن العديد من الدراسات، لم تكن لتضطلع بالبحث في طبيعة العلاقة بين "التكوين" وسائر أهداف التنمية في المجتمع، إلا القليل منها. بل الكثير منها، من لايزال يصب جام اهتمامه حول التعريف بهذا الاخير، وتاريخه، ومراحله النفسية ....، فحسب. لذلك نشأت الحاجة، إلى إعادة الاعتبار لنمط العلاقة الوظيفية (*Functional relationship*)، التي يمكن أن تجمع بين التكوين والمجتمع ؟ وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية:

- كيف يؤثر التكوين في عملية التغيير الاجتماعي، وما طبيعة هذا التأثير في الوطن العربي؟

ثم إلى جانب ذلك، فقد بدت الحاجة من أجل تنظيم فروض الدراسة وتوجيهها، إلى طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التكوين؟ ماهي أهم الادوار النظرية التي يمكن ان يضطلع بها في احداث عملية التغيير الاجتماعي؟ ثم ما موقع التكوين ذاته في ضوء عملية التغيير الاجتماعي المنشود في الوطن العربي؟

- فرضيات الدراســـة :

فـ في ضوء الاسئلة الفرعية المطروحة، يحاول الباحث صياغة فرضيات ثلاثة للدراسة. مع أن يغطي صياغة الفرضية الواحدة، أو الفرضيات الأخرى، كل المتغيرات - أو الأسئلة الفرعية، التي يعنيها موضوع الدراسة. وذلك كالآتي:

- نص الفرضية الأولى: " يعكس مفهوم التكوين السلوك الانساني الذي هو محل التعلم والتغير الهادف لأداء مهنة معينة " .

- نص الفرضية الثانية: " يعتبر التغيير الاجتماعي حاصل معرفي لـ التكويـــن. إذ كلما زادت حدة التكوين في المجتمع، زادت معها تغير الحالة التعلمية التربوية للأفراد، لاسيما الحالات البيروقراطية، والمدنية، والصناعية الأخرى".

- نص الفرضية الثالثة: " أثر التكوين في ضوء التحديات التربوية والبيروقراطية لاسيما المدنية والصناعية السائدة، في التحول بعملية التغيير الاجتماعي في الوطن العربي، إلى نتائج ذات تأثير سلبي أكثر أكثر ممّا هو ايجابي في آن معا ".

- منهجية الدراســـــة:

من أجل البحث حول التكوين والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، قد استحقّ من الباحث إدخال مناهج علمية شتى، يمكن أن تؤدّي لدراسة موضوعية صالحة وهادفة في آن معا. فمن هذه المناهج نجد: "المنهج الوصفي"، حيث الوصف الدقيق والمفصل لمشكلة الدراسة، لاسيما الفهم الدقيق لنظم التكوين في الوطن العربي، والاجراءات المستحدثة بغرض التغيير الاجتماعي المنشود. كما اقتضت الحاجة إلى استخدام مناهج علمية أخرى. وبخاصة المقاربات التحليلية ذات الصلة بهذا النوع من المواضيع.

المحور الاول: التكوين والتغيير الاجتماعي: ((رؤية مفاهيمية - ونظرية)):

المراد من هذا المحور، تسليط الضوء على تلك العلاقة النظرية، التي يمكن أن تحدث بين متغيري "التكويــن"، و "التغيــير الاجتماعي". فما هي هذه العلاقة؟ قبل الاجابة المباشرة على هذا السؤال، كان من الأهمية بمكان الاضطلاع بمفهمة كلا من المتغيرين. وهذا على النحو المفصل الذي يمكن الاشارة اليه في الاتي:

أولا: ماهيـة التّكويــن: (مقاربة مفاهيمـية):

ما معنى التكوين (*Formation*) ؟ ما علاقته بالتعليم (*Education*)؟ ثم ما هي أهم العمليات التي قد يبديها، من أجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية أحسن قيام، وفي أقل وقت ممكن؟ فهذا ما يمكن أن نعرض اليه كالآتي:

الواقع أنّ مفهوم التّكوين، قد يرتبط بصفة عامّة، بجوانب عدّة ، كما له أهداف متعدّدة. لذا فالمتأمّل في جملة التّعاريف، التي أعطيت لهذا المفهوم، يجدها متنوّعة ومتباينة، حسب تباين، واختلاف المنطلقات الفكرية لأهل الاختصاص. ومن أبرز التّعــريفات لمفهوم التّكوين بشكل عامّ، نـذكر ما يلي:

يقصد بالتّكوين: (إيجاد الشّيء، أو تشكيله). بمعنى: إحداث تغييرات، من وضع، إلى وضع آخر. والتّكوين (*Formation*)، مصطلح جاء من الكلمة اللّاتينية (*Formaro*)، أو (*Forma*). وتعــني: إعطاء الفرد الشّكل الإنساني عن طريق: تنمية ملكاته الخاصّة، كالذّكاء والإرادة. ويعـرّف ديمونتو مولان *D.mollin* التّكوين بأنّه: (عملية إحداث تغيير إرادي في سلـوك الرّاشـدين) [1]، أي في أعـمال ذات طبيعـة مهنيـة.

في حين يعرّفه بوستيك *Postic* بأنّه: (عملية تتضمّن تعلّم لأشكال السّلوك، الذي يُكتسب عن طريق ممارسة دور ما). فهو عملية تعليمية موجبة، ذات أهداف مخطّط لها مسبقا، من أجل اكتساب سلوكيات جديدة، عن طريق ممارسة دور معيّن كالدّراسة في الجامعة [2]. إلى جانب ذلك، ثمّة تعريف آخر للتكوين، يشير على أنّه: (تلقين المتعلم، مبادئ التّربية والتّعليم، وخصائص المواد عن طريق: التّربية العامّة والخاصّة، وتهيئته للمهنة التي سيلتحق بها بعد انتهاء الفترة التّكوينية) [3].

هذا من ناحية التعريف بمفهوم التكويـن (*formation*). لكن ثمة ما يجعل المفهوم ذاته أشد التباسا، خاصة عند ارتباطه بغيره من المفاهيم الأخرى. منها - مثلا - مفهوم التعلـيم: (*Education*). إذ ثمة ما يجعل - بالطبع- البون شاسعا بين مفهومي "التكويـن" و" التعلـيم" ، وذلك على النحو المبين في الآتي[4]:

- **"التكويـن"** كمصطلح، لم يطرأ الاهتمام به إلا الفترة ما بين الحربين العالميتين، حيث الحاجة الماسة إلى تكوين العدد الكبير من الأفراد، في ظروف غير عادية على أسلحة متطورة ومعقدة. وكذا تكوين النساء والشيوخ والأطفال للعمل بالصناعات التنموية بعد التحاق العمال بالجيش. إلى جانب ضرورة إعادة تكوين المسرحيين بعد الحرب. في حين "التعليـم" من خصائصه أنه تطور تاريخي، حضاري، ارتبط ظهوره إلى ما بعد القرن الثامن عشر ميلادي بعقود، تماشيا مع قيم الثورة الصناعية والعلمية لمجتمعات أوربا الغربية وتوجهاتها.

- **"التكويـن"** قد يأتي في مرحلة أخرى لاحقة في حياة الفرد، حيث المؤسسات التكوينية المتخصصة، الشديدة الضبط والتعقيد. في حين أن "التعليـم" قد يأتي كمرحلة ضرورية متقدمة، غالبا ما تبدأ في سن مبكرة للفرد. كما أن "التعليـم" هو كل ما يحصل عليه الفرد بالعقل، لكن لا يؤدي دائما إلى تعليم. في حين أن "التكويـن" ينطوي على تحصيل قدرة من الفهم والاستبصار وفهم العلاقة بين العناصر، وربط الأسباب بالمسببات.

- **"التكويـن"** هو أكثر من إلقاء المعارف والمعلومات على مسامع المتكونين، أو توفير فرص التطبيق والتمرين. في حين أن "التعليم" قد يقتصر على تلقين التراث العلمي للأفراد فحسب. وبالتالي يظهر أن ثمة علاقة ذات طبيعة متكاملة وليس متماثلة، فالتكوين، ما هو في الأخير إلا عملية تعلم تكميلية، تهدف إلى تحسين الأداءات المختلفة التي يحتاجها الفرد في حياته المهنية[5].

والواضح من هذا كله، أن التكوين، إنما هو عملية تحسين للاتجاهات، والمعارف، والمهارات، ونماذج السلوكيات المتطلبة في مواقف العمل المختلفة، من أجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية أحسن قيام، وفي أقل وقت ممكن. وغالبا ما يكون ذلك عبر مراحل، مثل ما هو مبين في الشكل رقم **(1)**، الذي يفي بما يلي[6]:

أ- **المرحلة المعرفية للتكوين**: حيث تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث أقسام رئيسية. تتعلق المرحلة الأولى بما يسمى بـ "مرحلة الملاحظات العامة": يحصل المتعلم بموجبها، على معلومات عامة عن المهنة، وعلاقاتها بالمهام الأخرى، والغاية منها، وتتابع مختلف العمليات من البداية إلى النهاية. في حين تتعلق المرحلة الثانية بـ "مرحلة التركيز الذهني" : وهي تعكس محاولة المتعلم في الانتقال إلى حصر اهتماماته على مجموعة العناصر المكونة للمهنة. أي بما يؤهله في المرحلة الثالثة، إلى "إدراك العلاقات". وهذا نتيجة التركيز الذهني على مجموعة من العناصر، وإدراك العلاقة بينهما، إذ أن للمدرب في هذه المرحلة، دور كبير لتوضيح العلاقة بين العناصر.

ب- **المرحلة الحركية للتكوين:** وهي تنقسم الى قسمين، يشكل " الأداء" أحد قسميها الأساسيين. حيث غالبا ما ينتقل المتكون خلالها، إلى إخال عناصر جديدة، وهو: التعرف، والقيام بالعمل. أما القسم الثاني فهو يتعلق بـ " فهم طبيعة التغير"، حيث لا يحدث اقتناء المهارات، إلا نتيجة التعرف على طبيعة التغييرات الناتجة عن الأداءات. مع أن كلا من "الأداء"، و "فهم طبيعة التغيير" قد يشكلان أساس التغذية الرجعية للتكوين.

ج- **المرحلة الآلية للتكوين:** فمن خصائصها، القيام بـ "الأداءات" بطريقة آلية ماهرة وسريعة. حيث تختفي عملية التفكير والتركيز، أثناء القيام بإنجاز المهام. لذا غالبا ما يقال لدى خبراء علم النفس الصناعي أنه: (كثيرا ما نجد العمال المهرة، في كثير من المهام، يقومن بأعمالهم بصورة آلية، وهم غارقون في أحلام اليقظة).

ثانيا: عناصر العملية التكوينية :

ثم أن العلمية التكوينية قد تتحد في عناصر عدة نذكرها على وجه الاهمية ما يسمى بعنصر "الشمولية"، وما يسمى ثانيا بعنصر "الاستراتيجية"[7]. فالأول إنما لا يقتصر على فئة معينة من الافراد ، بل يوجه الى كل الافراد المتكونين داخل المؤسسة التكوينية. إذ يتم يتعاون الجميع لتنمية مهارات وخبرات مختلف الفئات في ان واحد.

أما العنصر الثاني: أي "الاستراتيجية" ، فيأخذ في الحسبان تطوير القدرات البشرية للمؤسسة بشأن زيادة وتيرتها التنموية سواء على المدى القريب او البعيد، وأن تتولى العملية التكوينية وضع التوجهات الكبرى لسياسة التكوين. بما فيها وضع مخططات التكوين ذاته، لاسيما تنفيذ وتنسيق مختلف العمليات المرتبطة بالتكوين وتقييم سياسته ومراجعتها.

ومن نفس السياق، فإن العملية التكونية قد تتمظهر في اطار المؤسسة، على شكل ثلاثة أنماط أسياسية. يأتي ذكرها في الاتي: [8]

أ - **التكوين الحضوري**: وهو تكوين "نظري" محض، ويسمى عادة بـ "التكوين الاقامي المكثف". ليتبعه تكوين آخر تطبيقي. ويتم كلاهما في وسط المؤسسات، والمعاهد، .....، وغيرها في المؤسسات التي انشئت لهذا المجال.

ب- **التكوين عن بعد** : و هو أي عملية تعليمية لا يحدث فيها اتصال مباشر بين المكون والمتكون، بحيث يكونان متباعدين زمنيا ومكانيا .ويتم الاتصال بينها عن طريق الوسائط التعليمية الإلكترونية أو المطبوعات.

ج- **التكوين عن طريق التمهين**: يضع هذا النمط من التكوين المتمهن في وسط مهني حقيقي من خلال تلقينه المعارف تارة في مؤسسات التكوين وتارة أخرى في المؤسسات الاقتصادية والإدارات .

الشكل رقم (01)

يوضح مختلف المراحل التكوينية لاقتناء المهارات [9]

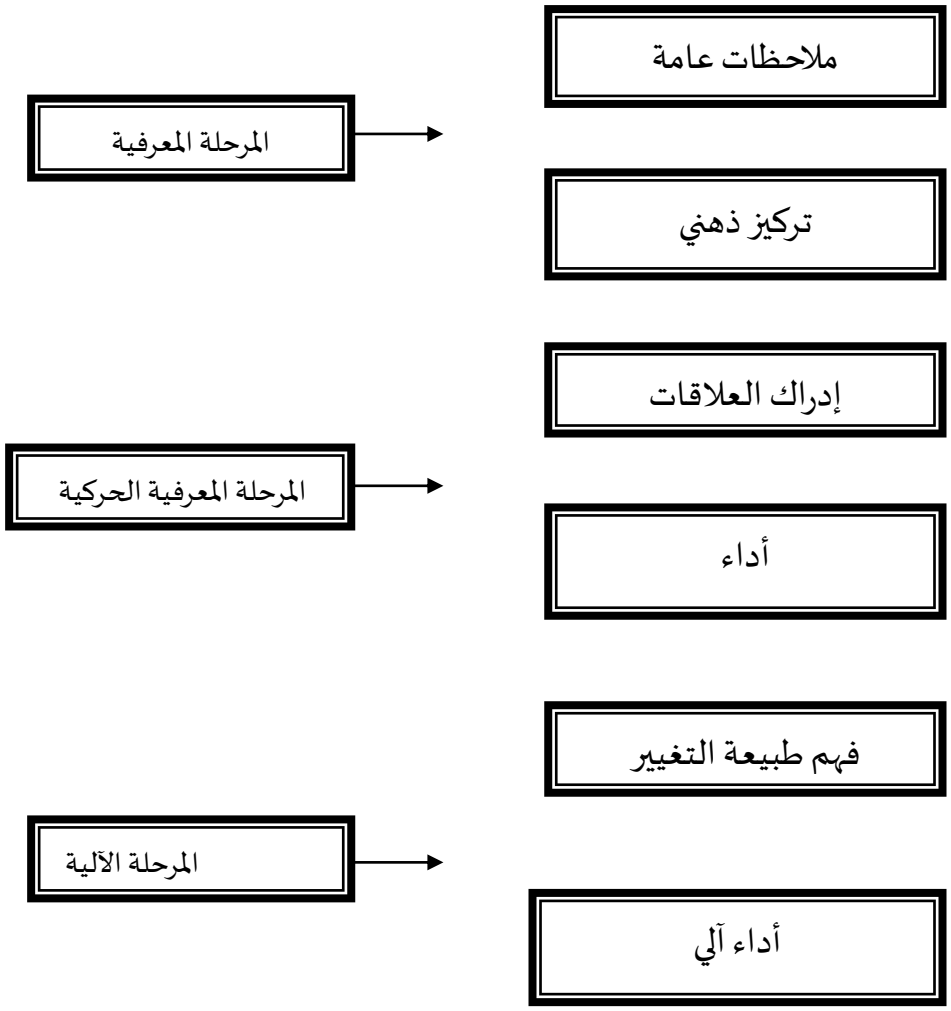

ثالثا :التفسـير النظري لعلاقة التكويـن بالتغيير الاجتمـاعي:

لـ "التغيير الاجتمـاعي" في علاقته بـ "التكويـن"، ارتباطات نظرية عدة، توشك أن تستقيم على خط تنموي (*Delevopmontal*) بأقصى قدر ممكن. مما يجعل التكوين في المجتمع، شرط مسبق لكل عملية يراد من خلالها، التحول من حالة إلى حالة اجتماعية أخرى، أكثر تناسبا، وجدية. فأولا ما المعنى من التغيير الاجتماعي؟

- مفهمة التغيـير الاجتمـاعي:

فمن مقترب محاولة تحديد المبنى اللغوي العربي لمفهوم "التغـيير"، فإننا نجد أن هذا الأخير، غالبا ما يشتق من الفعل (غيّر). نقول تغير الشيء عن حاله، بمعنى: تحول. وغيره أي:

حوله وبدله. كأنه جعله غير ما كان. فعن "ابـن الأعرابي" أنه قال: غير فلان عن بعيره، إذا حط عنه رحله، وأصلح من شأنه[10].

أما في التنزيل العزيز، نجد قوله تعالى: ((ذلك بأن الله لم يكن مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)). قال "ثعلب " ومعناه : حتى يبدلوا ما أمرهم الله . فالتغيير مثلما هو عليه في القرآن، إنما يشير دوما إلى محاولة تحويل واقع معاش، إلى واقع آخر مرغوب فيه[11].

هذا عن معنى مفردة "التغـيير" في اللغة العربية، فماذا عن معناها في اللغة الإنجليزية؟ فـ بعيدا عما عني به "التغـيير" في التراث العربي، والقرآني من تصورات، مقيدة كلها بالرغبة في النزوع إلى أفضل الأحوال، فإن اللفظ الإنجليزي حال طبعا دون تحديده ذلك بشكل دقيق، كونه أشار إلى التغيير: (*Change*)، بمعنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته خلال فترة زمنية معينة[12].

أما من الناحية الاصطلاحية، فإننا نجد أن "التغـيير"، قد يحمل في طياته معنى: الاختلافات أو التبديلات المتعاقبة، التي تقع عبر الزمن في بعض العلاقات الاجتماعية. أو التغيير بمعنى: الاختلافات نفسها التي تصيب مجرى تاريخ مجتمع معين، فتعتري البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية، وتنعكس على الظاهرة الاجتماعية، فتؤدي إلى سلسلة من التغييرات في النسق الاجتماعي العام[13].

وعلى قدر ذلك، يعني التغيير الاجتماعي: مصطلحا يغطي المجال العام للمجتمع، من اختلافات تطال المؤسسات، والأيديولوجيا، والثقافة، والنظام ككل. كما يمكن أن يضمر التغيير الاجتماعي المعنى نفسه، وذلك على النحو الذي أشارت إليه موسوعة العلوم السياسية، فهو: مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى في المجتمع، أو طبيعة العمليات والتفاعلات بين القوى وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة، والنفوذ داخل المجتمع نفسه، أو بين عدة مجتمعات[14].

فضلا عن ذلك، فإن "التغـيـر الاجتماعـي" بمعناه الواسع، إنما هو: الانتقال من حالة إلى أخرى. انتقالا يؤثر على العملية (*Prosess*) التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معا، ويكون ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبيا متى خفض من ذلك المستوى[15].

بل أنه من الممكن هنا كذلك، الميل لمفهمة "التغيـير الاجتماعـي" من خلال تفريده إلى صيغتين أساسيتين هما[16]:

أ- التغيــير الاجتماعـي التدريجي: وهو نوع من التغيير، يتم في إطار اعتزام النظام الاجتماعي بسن قواعد ومبادئ ملزمة، تقود إلى التغيير في الوظائف والأبنية المرتبطة بها أكثر من شاغلي الأدوار.

ب- التغيـير الاجتماعـي الجـذري: على العكس من التغيير التدريجي الذي يميل إلى حصر مواضيع التغيير وأهدافه في جانب أو جوانب محددة من المجتمع، فإنه يتجاوز الشكل إلى إحداث تغييرات جذرية أخرى في النظام العام، وذلك كونه يعكس تبدل قيم ومعتقدات المجتمع، وتحول البنية الاجتماعية. وكذا تبدل المؤسسات. لاسيما التحولات القانونية أو غير قانونية في القوة، فضلا عن التغييرات في بنية القيادة، سواء في أشخاص الصفوة، أوفي التكوين الطبقي. وأيضا سيطرة السلوك العنيف على الأحداث التي تقود إلى سقوط النظام

جملة القول، أن ثمة ثنائية تدور حول تدريجية التغيير أو فجائيته: أحدهما يسعى إلى السير في سياسة النفس الطويل، من خلال عرض مطالب معينة، وممارسة الضغط بغية تحقيقها. أما الثاني فهو يلجأ إلى تطبيق أسلوب كل شيء أولا شيء، الآن وفورا .

- مزايا التكويــن في إحــداث التغيـير الاجتمـاعي: (رؤية نظرية)

ما هي هذه المزايا؟ ما طبيعتها؟ وما مداها في إحداث عملية التغيير المنشود؟ إذ غالبا ما تعكس تلك المزايا مجموع الكفاءات التعليمية والتربوية، وكذا البيروقراطية والإدارية، لاسيما الاطارات الصناعية والتقنية، التي يمكن أن تحذوها سياسات التكوين في المجتمع، لأجل الاضطلاع بهذا الأخير نحو مرحلة أخرى، أكثر تميز وديناميـة. فهذا ما نريد الاشارة اليه في غضون العناصر البحثية التالية.

أ- تكويـن الكفاءات التعليمية والتربوية : إذ تشكل الكفاءات التعليمية والتربوية، من ضمن أكبر المهام التي يضطلع بها "التكويــن"، لإحداث التغيير في المجتمع. وهذا انطلاقا من المهام، التي يمكن ان يناط بها "التكويــن" ذاته حيال تلك الكفاءات. وذلك بتنمية أقصى قدر ما يمكن من طاقات الفرد، بجعله كائنا فاعلا، قادرا على صناعة مجتمعه، وتاريخه بنفسه. فالتغيير الاجتماعي إذن، إنما هو حاصل معرفي لـ "التكويــن" في المجتمع. مفاده إشاعة

المعرفة الهادفة، التي من شأنها أن تؤهل الإنسان إلى مواجهة عالم شديد التعقيد، وسريع التغيير[17].

ب - تكوين الكفاءات البيروقراطية والإدارية: تعد الكفاءات البيروقراطية والإدارية، أهم ما يرتكز عليه "التكويـــن" في تحقيق التغيير الاجتماعي. هذا من خلال اكسابها المعلومات، والمعارف، والمهارات النادرة حول تنفيذ القوانين، والقواعد، والقرارات.....، وسائر المسائل العامة، كصنع وتنفيذ السياسات العامة، والارتباط الوثيق بالنسق السياسي. مما يجعلها - طبعا- تحتل سلطة المبادرة في عملية الاتصال السياسي في المجتمع، ومن ثم سهولة التأثير فيه، وتوجيهه[18]. لاسيما وأنها تشكل الفئة الأوسع في المجتمع ذاته، طالما أنها تضم كل رجال الخدمة المدنية، والمديرون التنفيذيون، ومديرو الصناعات والمشروعات، وموظفي الحكومة.

ج- تكوين إطارات المجتمع المدني: وهو إحدى المساعي التي يحاول من خلالها "التكويـــن" إحداث التغيير في المجتمع. فتلك الخبرات، والقيم، والمهارات التي يثيرها "التكويـــن" في أفراد المؤسسات القانونية، والأحزاب السياسية، والاتحادات النقابية، والمنظمات، والمؤسسات الثقافية والتقليدية، والعمالية والصحافة.....[19]، إنما تسهم بكثير في هذه النقطة، وهي إحداث التغيير في المجتمع، وتسريع إمكانياته في التحول المنشود. إذ كثيرا ما تتصل تلك الخبرات، أو القيم، أو المهارات بـ: تنمية ثقافة المبادرة والتطوع لدى الأفراد، و التدريب على إمكانية التواصل مع المنضمات الدولية. أو "التكويـــن" على كيفية القيام بنشاطات تطوعية، بما يتيح قدر من التوازن بين قوى المجتمع. لاسيما "التكويـــن" على الممارسة المحلية للديمقراطية، والمشاركة العامة، وكيفية مراقبة عمل الحكومة[20]. مما ينشأ عنه، قيادة قادرة على التأثير الإيجابي في المجتمع، بالتعبير والدفاع عن مصالحها ورغباتها.

د- تكوين الإطارات الصناعية والتقنية: فالإطارات الصناعية ، والتقنية، إنما هي حافز اقتصادي جد مثير بالنسبة لسياسات "التكويـــن". هدفها في ذلك - أيْ التكوين- تهيئة الشروط اللازمة، لإحداث الاقلاع الاقتصادي المطلوب في المجتمع. وهذا من خلال الاهتمام الأكبر بـ التكوين الفني والمهني، والتوسع فيهما، لاسيما أثرهما في استحداث الكوادر المتوسطة، اللازمة لعمليات التحديث والتصنيع، وإعادة تدريبهم لمواكبة التغييرات الجديدة[21].

إذ أن ارتباط التغيير الاجتماعي، بسياسات التكوين في المجتمع، على مستوى الأطر الصناعية والتقنية، له دلالات جد قوية في هذا الصدد، وهو ما يمكن أن تتسم به تلك الاخيرة من صفات مثل: والكفاءة المهنية التي تؤهلها لتكون ضمن نخبة المجتمع. لاسيما تأثير الظروف المحلية والعالمية، التي تأكد أهمية تلك الصفات والخصائص في تحقيق التغيير، والإنماء في المجتمع[22].

المحور الثاني: و اقع التكوين، ومكانته في علمية التغيير الاجتماعي في الوطن العربي:

لـ " التكويـن" ما يميزه من نظم، ومبادئ، وقيم مؤسساتية أكثر تجسيدا في الواقع العملي العربي. وبهذا فإن له آثار رجعية لا محالة في عملية التغيير المنشود، أو المطلوب في سائر البلدان العربية. لذلك تبدوا الفرصة جد سانحة لأن نسخر هذا المحور في البحث عن تلك الآثار، وطبيعتها، ومداها في الوطن العربي.

أولا: حال سياسات التكوين في الوطن العربي: (أوضاعها وتطوراتها):

اللافت للانتباه، أن التكوين في الوطن العربي، نظام متباين المجالات. فمنها ما هو "انساني عام"، ومنها ما هو "تقني - فني". وفي الجهة المقابلة، نجد ما يعرف بـ: "التكوين الجامعي"، بصفته المجال الغالب للتكوين في جميع الأقطار العربية من دون استثناء[23]. وهذا ما يمكن ان نعرض اليه في الاتي:

- **التكوين الانساني العام** :

. فعن "التكوين الانساني العام"، تحاول المؤسسات التكوينية العربية، أن تصب جام اهتمامها على مجال "التكوين الأدبي - والعلمي" في آن معا. وهذا تبعا للعديد من الحاجات المراد تحقيقها وراء هذا الدور: (الحاجات الادبية منها، والمنطقية، والطبية، والفزيائية ....) [24].

- **التكوين التقني - والفني**:

أما عن "التكوين التقني - والفني"، فقد شهد هو الاخر، اتساعا كبيرا في بعض تخصصاته: الصناعية منها، والتجارية، والزراعية، والبريدية. لاسيما معاهد التكوين للنفط، والكهرباء، والمياه، والصحة. مع أن نظام "التكوين التقني - والفني" في البلدان العربية، غالبا ما يتم في إطار ما تقدمه كل مؤسسة على انفراد حسب تخصصها. لاسيما اعطائه الاولوية، ضمن الأجندة العربية لسياسات التكوين. تجدر الاشارة هنا الى كل من: مصر، والإمارات، وقطر، والبحرين، والسعودية، والعراق، والجزائر والمغرب، وموريتانيا. حتى أنه كاد يصل حجم التطور الكمي لأعداد الافراد بهذا النمط من التكوين في دولة جيبوتي، إلى ما يربو عن *8* آلاف تقني متكون[25].

- التكوين الجامعي:

وأخيرا، نجد ما يعرف آنفا بـ: "التكوين الجامعي". هذا الأخير كان قد شهد توسعا كبيرا على مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات. واستمر هذا التوسع خلال عقد التسعينيات، ليصل حتى عام *1995* ، إلى *152* مؤسسة تكوينية عليا. أما ما بين عامي *2000 و2005*، فقد ازدادت عدد المؤسسات في الدول العربية لتصل إلى *233* مؤسسة، حيث أن ثلاثة أرباع المؤسسات، أنشأ في ظرف *15* سنة الأخيرة، ويتعدى مجموعها اليوم أكثر من *350* مؤسسة عليا . هذا كله على أمل التمكن من الربط بين التنمية وسوق العمل ....، وسائر الأهداف الوطنية الاخرى[26].

ثم ليس هذا فحسب، بل لجأت البلدان العربية، إلى تجريب نماذج أخرى من "التكوين الجامعي"، أو ما يعرف خصيصا بـ "معاهد التكويـن العليا والمتوسطة". وهي إما أن تكون تابعة إلى وزارة التعليم العالي. أو تكون تابعة أحيانا إلى هيئات وزارية متعدد مثل: وزارات الكهرباء، والصناعة، ووزارة النفط. تتراوح مدة التكوين فيها ما بين *4* إلى *5* سنوات، حيث يحصل المتخرجون على درجة البكالوريوس، أو شهادة علمية معادلة. وأن لهذه المعاهد تسميات مختلفة، فمنها ما يسمى بـ "المعاهد الفنية" كما هو في مصر والعراق. ومنها ما يسمى بـ "معاهد تكوين المعلمين"، كما هو في الجزائر والمغرب. ومنها ما يسمى بـ "كلية مجتمع" كما هو في الاردن[27].

ثانيا: موقع سياسات التكوين في ضوء عملية التغيير الاجتماعي العربي:

ماهي الملامح الكبرى لهذا الموقع؟ إنّه يقوم أساسا، على التّميّز بين مستويات أربعة، للبحث، بالنّسبة للكفاءات التعليمية - والتربوية، وبالنّسبة للكفاءات البيروقراطية - والسياسية، وبالنّسبة أخيرا، للإطارات الصناعية - والتقنية. لاسيما إطارات المجتمع المدني. مع أنّ كلّ تحليل، قد يتعلّق بطبيعة التّأثير في المجتمعات العربية، وفي تحولاتها. لهذا كان يجب، تكريس العمل، لمحور مستقل، حول كلّ مستوى على حدى.

- المستوى التربوي و التعليمي :

فعلى هذا المستوى ، يكون من الأهمية بمكان التساؤل عما إذا كان لـ: "الكفاءات التعليمية - والتربوية" من أثر في عملية التغيير الاجتماعي العربي. فثمة رؤية نقدية مفادها: أن استمرار إشراف الحكومات العربية، على تكوين "الكفاءات التعليمية"، وتبعيتها لها من حيث: نظام الإثابة والترقي، جعلها من الصعب أن تكون أداة للوعي الاجتماعي - والسياسي لدى الطلاب. وإنما فقط تحقيق الضبط الاجتماعي، وتشجيع التلاميذ على قبول الحال على ما هو

عليه. أو بمعنى ما: إنتاج أطفال فاقدين لإمكانياتهم الكبرى في النقد، والرفض، والمقاومة لأي أشكال القهر، والتسلط من قبل النظام السياسي، والنخبة الحاكمة، وبالتالي تأجيل عمليات التغيير السياسي في المنطقة إلى عقود[28].

إلى جانب ذلك، فإن المعلم العربي الذي يمارس قهره على التلاميذ، ويمنعهم من حقهم الطبيعي في المناقشة أو التعبير عن الرأي من خلال مناخ يفتقد الحرية والديمقراطية، هو نفسه غير قادر على ممارسة الديمقراطية، وغير قادر على المشاركة أو التعبير عن رأيه. لذا فإن المناخ السائد في حجرة الدراسة، غالبا ما يتسم بالخوف والرهبة بدلا من الحرية، ويتسم بالسلبية بدلا من المشاركة، والانفعالية بدلا من العقلانية، والعدوانية وفقدان الثقة في الآخر بدلا من التسامح وقبول الرأي الآخر[29]. فلا مجال للتغيير سواء الاجتماعي، سوى الاستمرار على هذه الوضعية.

- المستوى البيروقراطي - والسياسي:

أما على هذا المستوى، فمعلوم أن بيئتها، وما فيها من مركزية صارمة، لاسيما انشغالها بالأعمال اليومية الروتينية، ونقص التمويلات اللازمة، جعل "التغيير الاجتماعي" يفقد أكثر قدراته على الاقلاع في ضوء هذه الوضعية. القصد أن غلبة الطابع المركزي للكفاءات البيروقراطية - والإدارية في الأقطار العربية، وتمسكها الشديد بزمام الأمور بحق إصدار القرارات المصيرية في كل شؤون المجتمع، أدى في الغالب إلى تجميد مبادرات التغيير الاجتماعي في أكثر من مناسبة[30].

- المستوى الاقتصادي:

لكن ماذا عن الإطارات الصناعية - والتقنية العربية؟ هل استطاعت أن تؤثر في التغيير بإيجابية وفعالية. إذ أن منظومة التكوين العربية، لا زالت تعكس ملامح عديدة للوضع العربي المتخلف للصناعة والتصنيع، حيث يمكن استظهار هذه الملامح في: استمرار محدودية إسهام الخريجين في الصناعات التحويلية كما ونوعا. إذ أن عمليات الاستخراج والتسويق ما تزال معتمدة (باستثناء العراق والجزائر)، على الخبرة الأجنبية. لاسيما عدم إتاحة التكوين الجامعي، الفرصة للتخصص في الصناعات الاستراتيجية بطريقة فعالة، أو حتى بطريقة تمكن المتكونين الخريجين من الخبرات في مواقع العمل، واستكمال مهاراتهم في هذه النشاطات الصناعية[31].

بل أن الخريجين الصناعيين، لم يسهموا في الصناعة حتى بما يتلاءم مع الظروف والإمكانيات المحلية، وبما يعظم ناتجها، او يعمل على صيانتها وكفاءتها الإنتاجية، حين تقتضي ذلك ضرورات التشغيل. زد على ذلك، مشكلة الأبحاث الصناعية، المتسمة بالتقليد والمحاكات، والمفتقرة إلى الإبداع والابتكار[32].

. وهو ما أدى إلا عزل أنشطة مؤسسات التكوين النظرية، عن أنشطة القطاعات الصناعية. وبالتالي، فإن كل مواطن التخلف، دون أن يكون لخريجي التكوين مردودا وعوائد في عمليات الإنتاج والتصنيع، جعل الصناعات العربية قاصرة عن سد حاجات المنطقة حاليا، لاسيما حاجتها الى التغيير الاجتماعي المنشود.

- المستوى الفلاحي والزراعي:

أما على مستوى القطاع الزراعي، فإن مدى تأثير الكفاءات العلمية في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، قد لا ينفك هو الأخر في أن يبدي جملة السلبيات التالية: فهؤلاء من خريجي المعاهد والجامعات التكوينية، إنما يمثلون قلة قليلة من قوة العمل الزراعي.

إذ يكاد هذا القطاع يعتمد إلى حد كبير على الأميين، وعلى من لم يكمل التعليم الابتدائي أو الإعدادي. وإن حدث، فإن أغلبهم يضيقون ذرعا بالعمل في الريف، وخاصة على جبهاته الإنتاجية. وهذا مما يجعل استيراد الغذاء من الخارج، يمثل قسطا كبيرا في الموازين التجارية للأقطار العربية[33]. لاسيما انتشار أغذية الشوارع، والمصانع غير النظامية، كخطر حقيقي على الصحة الغذائية للمواطن العربي. فهذا إنما يعد كاف، دون التطلع الى التغيير المنشود في المنطقة.

ثالثا: نحو اصلاح سياسات التكوين و التغيير الاجتماعي في الوطن العربي

نحاول ضمن هذا الصدد، طرح استراتيجية بديلة لإصلاح الواقع العملي للتكوين. حيث يكون التطرق هنا أجدر الى آليات التحديث "البيداغـــوجي". لاسيما آلية التكييف "النســـقي". فضلا عن آلية التأصيل الحضاري البديل لمناهج التكوين. فهذا كل ما سنعرض اليه بالتفصيل ، قصد تفعيل التغيير الاجتماعي في العالم العربي :

- التحديث البيداغـــوجي[34]: من وجهة الآلية الاســتراتيجية (*Strategy*)، التي نأتي على عرضها هنا، يمكن أن ننزع للقول، بأنّ التّحديث (*Modernization*)، قد يشكّل بحدّ ذاته، عملية إعادة تنظيم أساسي، للعملية التكوينية. وذلك كمحصّلة؛ لمختلف الأفكار، والآراء، والتّصوّرات الجديدة، التي يحدث، أن تشهدها مؤسسات التكوين ذاتها. مع أنّ الهدف النّهائي، لآلية التحديث الاداري، هو تحسين فعالية، أو كفاءة المنظّمة، أو الاثنين معا.

- **التكييف النســـــقي**: وذلك باكتساب، وتعليم الفرد العربي المتكون، لـ السّلوك الاجتماعي، والتّكيّف مع المجتمع. و إستدماج القيم، والمعايير، عبر مراحل متباينة في النّموّ، والتّطوّر. أيْ سياسة التكوين التي تؤدّي بحدّ ذاتها، إلى إثبات الطّابع المستمرّ، مدى الحياة [35]. لا سيّما الميكانزيم العامّ، المرتبط بإمكانية استقرار الانساق الاجتماعية، وتوازنها من ناحية.

- **التأصيل الحضاري البديل لمناهج التكوين** [36]: نرى هنا، أنّ العمل الاستراتيجي لا بدّ أن يستند إلى بديل آخر، يتّصل بضرورة تفعيل المناهج السّائدة للتكوين، في ضوء التّراث العربي - الاسلامي القائم. أي بما يؤدّي، إلى تجاوز العقبات الحضارية البارزة، في طريق التغيير الاجتماعي، الأكثر حاجة إلى التّأصيل، والتّجديـــد الحضاريين.

الخاتمة:

على هامش الدراسة الموسومة بـ: ((نظم التّكوين في الوطن العربي، وأثرها على عملية التّغيير الاجتماعي)) كان الباحث قد توصل إلى نتيجة مفادها: أن التكوين قد يتضمن في مجمل عملياته، الأسس التنموية الضرورية للتغيير. هذا انطلاقا من السلوك التربوي، والبيروقراطي، والمدني، والصناعي، الأكثر حاجة إلى الانماء والتأهيل. ثم أن حالات التخلف المتسمة بها السياسات التكوينية في العالم العربي، قد أثر بشكل مريع على عملية التغيير المنشود في المنطقة. حيث: التأثير البيروقراطي السلبي للتكوين. والاطارات الصناعية الأقل بكثير في إنماء القطاعات الاقتصادية للدولة. لاسيما الاطارات المدنية محل الركون والخضوع، دون المشاركة الفاعلة في التنمية، والاتصال السياسي في المجتمع.

هذا وقد حاول الباحث بصدد مناقشته لفرضيات الدراسة، التوصل الى العديد من الملاحظات الاتي ذكرها على النحو التالي:

- مناقشة نص الفرضية الاولى: إذ " يعكس مفهوم التكوين السلوك الانساني الذي هو محل التعلم والتغير الهادف لأداء مهنة معينة " . فالهدف من التكوين، إنما هو ايجاد الفرد الكفؤ، أو تشكيله على النحو المرغوب. وذلك تحت طائلة من العمليات ذات الصلة بالتربية، والتعليم، والتلقين للمعلومات، والمهارات، والخبرات المهنية المطلوبة ....، هذا الى غاية اكتمال الشكل الانساني - النهائي- للفرد المتكون، حيث الذكاء، والارادة، والسلوك المرن، بما يؤهله في النهاية، في أداء عمله المناط به بفاعلية وجدية.

- مناقشة نص الفرضية الثانية: حيث: " يعتبر التغيير الاجتماعي حاصل معرفي لـ التكويـــن. إذ كلما زادت حدة التكوين في المجتمع، زادت معها تغير الحالة التعلمية التربوية للأفراد، لاسيما الحالات البيروقراطية، والمدنية، والصناعية الأخرى". فإشاعة المعرفة الهادفة، لدى الكفاءات التعليمية- والتربوية. لاسيما الكفاءات الصناعية والبيروقراطية الأخرى، هي كل ما يمكن أن يؤدي الى التغيير الايجابي في المجتمع. تلك الكفاءات التي من شأنها، أن تؤهل الفرد إلى أداء أدوار تنموية، أكثر استيعابا لمتطلّبات التغيير الايجابي في المجتمع، وأكثر تحقيقا لأهدافه المنشودة.

- مناقشة نص الفرضـية الثالثة: إذ " أثر التكوين في ضوء التحديات التربوية والبيروقراطية لاسيما المدنية والصناعية السائدة، في التحول بعملية التغيير الاجتماعي في الوطن العربي، إلى نتائج ذات تأثير سلبي أكثر ممّا هو ايجابي في آن معا ". تجدر الاشارة هنا الى: ضعف كفاءات النقد، والرفض، والمقاومة: بصفتها احدى أكثر ملامـح التخلف انتشارا في الكفاءات التربوية- والتعلمية العربية. ومن ناحية أخرى مظاهر "التصلب"، و "التزمت" السائدين لدى الكفاءات البيروقراطية - والإدارية في الأقطار العربية، مما أدى في الغالب إلى إعاقة مجرى " التغيير الاجتـماعي" في أكثر من محاولة.

هذا بغض النظر، عن التدني الملحوظ في مستوى الكفاءات الصناعية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمخرجات التكوين الرديء كما ونوعا. لاسيما الاسهام الضعيف بما لا يتلاءم مع الظروف والإمكانيات المحلية، أو على الأقل سد احتياجات المنطقة حاليا. فضلا عن الدور المحتشم في القطاع الزراعي الذي لا يزال الاكثر تخلفا في العالم العربي. فهذا - كما اسلفنا القول- إنما يعد كاف دون التطلع الى التغيير المنشود في المنطقة.

الهوامش:

---

1 نجـاح بلهوشـات، **"التكـوين بالجامعـة الجزائريـة ودوره في تـوفير المـوارد البشـرية"**، مداخلـة في الملتقى الـوطني حـول سياسـات التشـغيل ودورهـا في تنميـة المـوارد البشـرية، 13- 14 أبـريل 2011،بسـكرة، جامعـة محمـد خيضـر، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، ص121 .

2 المرجع نفسه، ص121 .

3 أسـماء هـارون ، **" دور التكـوين الجـامعي في ترقيـة المعرفـة العلميـة: تحليـل نقـدي لسياسـة التعلـيم في الجزائـر؛ نظـام LMD**، (رسـالة ماجيسـتر)، جامعـة قسـنطينة، كليـة العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، قسـم علـم الاجتمـاع، 2010 ، ص .12.

4 بوفلجة غياث ، **الأسس النفسية للتكوين ومناهجه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص.13-14.

5 نفس المرجع، ص. 15.

6 نفس المرجع ، ص. 16.

7 نجاح بلهوشات، **"التكوين بالجامعة الجزائرية ودوره في توفير الموارد البشرية"**، المرجع السابق الذكر، ص. 122.

8 أسـماء هـارون ، **" دور التكـوين الجـامعي في ترقيـة المعرفـة العلميـة: تحليـل نقـدي لسياسـة التعلـيم في الجزائـر؛ نظام LMD**، (رسالة ماجيستر)، المرجع السابق الذكر ، ص .22.

9 نفس المرجع ، ص. 16.

10 ابن مـنظور جمال الدين، **لسـان العـرب**، بيروت،دار صـادر،2005. ص.107

11 إبـراهيم عبـدالجليل، **أثـر القـرآن الكـريم في تغييـر الحيـاة الاجتماعيـة والمجتمـع العربي**، بيروت، دار الكتـب العلميـة، 2006،ص16.

12 مـريم أحمـد مصـطفى، **دراسـات في التغييروالتنميـة في الـدول الناميـة**، الإسـكندرية، دار المعرفـة الجامعيـة، 2011، ص.16.

13 نفس المرجع، ص.16.

14 صـبري إسـماعيل مقلـد، ربيـع محمـد محمـود، **موسـوعة العلـوم السياسـية**، الكويـت: منشـورات جامعـة الكويت،1999،ص.47.

15 نفس المرجع ، ص. 48.

16 سـلوى بـن جديـد، **قـراءة سياسـية في مواضـيع ومسـائل راهنـة**، الجزائـر: الملكيـة للطباعـة والإعـلام والنشـر والتوزيع،2008، ص83.

17 شـيخاوي سنوسـي ، **هجـرة الكفـاءات الوطنيـة و إشكاليـة التنميـة في الـمغرب العـربي: دراسـة حالـة الجزائـر 1999-2010**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011، ص86.

18 هشـام صـاغور، **"دور النخـب السياسـية في تفعيـل مصـار التكامـل المغربي"**، مـذكرة ماجسـتير، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص22.

.19 حمـدي عبـد الـرحمن، **آخـرون، المجتمـع المـدني ودوره في التكامـل الإفريقـي**، القـاهرة، مركـز البحـوث الإفريقيـة والعربية،2004، ص 18-19

20 هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص24- 25.

21 العياشـي عنصـر، **"النخـب الصـناعية في الجزائـر"**، مداخلـة في الملتقـى الـدولي حـول: النخـب والمجتمـع في العـالم العربي: حالة الجزائر ومصر،23- 25مارس 2002،ولاية تميمون ، الجزائر.ص314.

22 المرجع نفسه، ص.315.

23 محمد فالوجي، محمد رضا، المرجع السابق الذكر، ص. 115.

24 المرجع نفسه، ص. 116.

25 سـعد الـدين إبـراهيم، **المجتمـع والدولـة في الـوطن العربـي**، بيـروت: مركـز الدراسـات البحـوث العربيـة، 2005، ص. 320.

26 نـادر فرجـاني، وآخـرون، **التربيـة و التنـوير في تنميـة المجتمـع العربي**، بيروت: مركـز الدراسـات الوحـدة العربيـة، 2005، ص. 115.

27 نعيم إبراهيم الظافري، **إدارة التعليم العالي في العالم العربي**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2013، ص.72.

28 شـبل بـدران، كمـال نجيـب، **التعلـيم الجـامعي وتحـديات المسـتقبل**، الإسـكندرية: دار الوفـاء لـدنيا الطباعـة والنشـر، 2006، ص، ص. 69-70.

29 شـريدة خالـد عبـد العزيـز، **الديمقراطيـة والتربيـة في الـوطن العربـي**، بيـروت: مـوطن الدراسـات الوحـدة العربيـة، 2001، ص. 319.

30 عيـد معمـر، **"التجديـد التربـوي في الـوطن العربي"**، مجلـة المسـتقبل العربي، بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، العدد 55، السنة السادسة، 1984، ص، ص. 151-152.

31 حامـد عمـار، **"حـول التعلـيم العـالي العربي والتنميـة"**، المسـتقبل العربـي، بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، السنة الخامسة، العدد 40، 1983، ص. 120.

32 زرزار العياشـي، **"الجامعـة والبحـث العلمي مـن أجـل التنميـة"**، المسـتقبل العربـي، بيروت، مركـز الدراسـات الوحـدة العربية، د.ع، د . س. ن ،ص.111.

33 ابـراهيم العيسـوي **"تجديـد الـدعوة إلى بنـاء أمـن غـذائي عربي راسـخ"**، مجلـة بحـوث اقتصـادية عربيـة، القـاهرة، معهـد التخطيط القومي، العدد 50، ربيع 2010، ص. 15.

34 محمّد عبّاس إبراهيم، **التّحديث والتّغير؛ دراسة في مكوّنات القيم الثّقافية**، الاسكندريّة؛ دار المعرفة، 2009، ص.191.

35 أحمد محمّـد النّكلاوي، وآخرون، **"أزمة الممارسة الدّيمقـــراطية في الأنساق التّعليمية"**، دراسة مقدّمـــة ضمن مؤلّف جماعي بعنوان؛ الدّيمقراطية والتّربية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحـــدة العربية، 2001، ص.226.

36 نصر محمّد عارف، **في مصادر التّراث السّياسي الاسلامي**، إمريكا؛ المعهد العالمي للفكر الانساني، 1994، ص.79.